

مكانة المصادر العربية
في كتابة التاريخ الوطني الجزائري
(1930 - 1962)

مكانة المصادر العربية في كتابة التاريخ الوطني الجزائري (1930 - 1962)

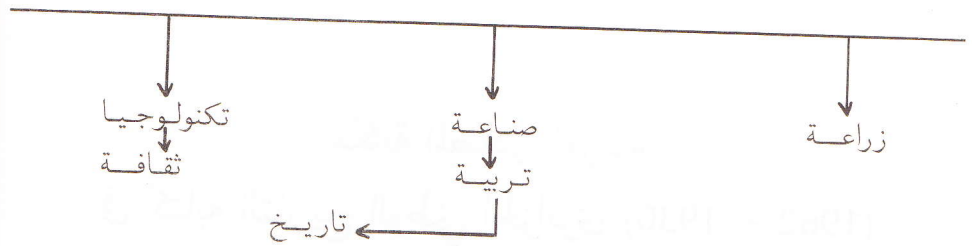
الدكتور عمار هلال : رئيس الفرقة*
معهد التاريخ

ان الادعاء بالإلمام الكامل الشامل ، لموضوع كهذا ، قد يعتبر في نظرنا ، من قبيل الهذيان ، ولكن المقصود منا هو تقديم عينة بسيطة للمصادر العربية التي تتناول الفترة الاستعمارية الفرنسية للجزائر ، (1830 - 1962) ، قصد اخضاعها في مرحلة أخرى الى دراسة تحليلية نقدية اجمالية أولاً ثم فردية ثانياً بحيث سيقدم أهمها للقارئ حسب النموذج المرفوق بهذه الدراسة .

والنقد عندنا ، بمفهومه الايجابي ، المتفق عليه عالمياً ، هو الشرح والتفسير والاضافة الايجابية قصد اثراء الموضوع وتفكيك رموزه وتبسيطها للقارئ العادي قصد الافادة ، أما النقد السلبي الهدام ، أي النقد (المغرض) ، كما يفهمه البعض فذلك لا يهمننا في شيء .
وقبل أن نخوض في هذا الموضوع الهام ، (المصادر والمراجع) والذي هو بالنسبة إلينا أساس كل عمل أكاديمي جدي ، أريد أن ألاحظ ، أن القضية بالدرجة الأولى قضية اقتصادية تنهوية ، فازدهار الاقتصاد مرتبط أساساً بازدهار الزراعة ، والزراعة بدورها مرتبطة بتطور الصناعة ، أي بمكانتها واخراجها من الطور التقليدي الذي يتخبط فيه ، وتطور الصناعة مرتبط هو الآخر بالتحكم في التكنولوجيا ، والتحكم في التكنولوجيا مرتبط بارساء قواعد تربوية فعالة ، وتقاليد غير التي هي سائدة في مجتمعنا اليوم ، وهنا يأتي دور المؤرخ والتاريخ ، أي أن المسألة حسب تصورنا لها تبدو كما يلي :

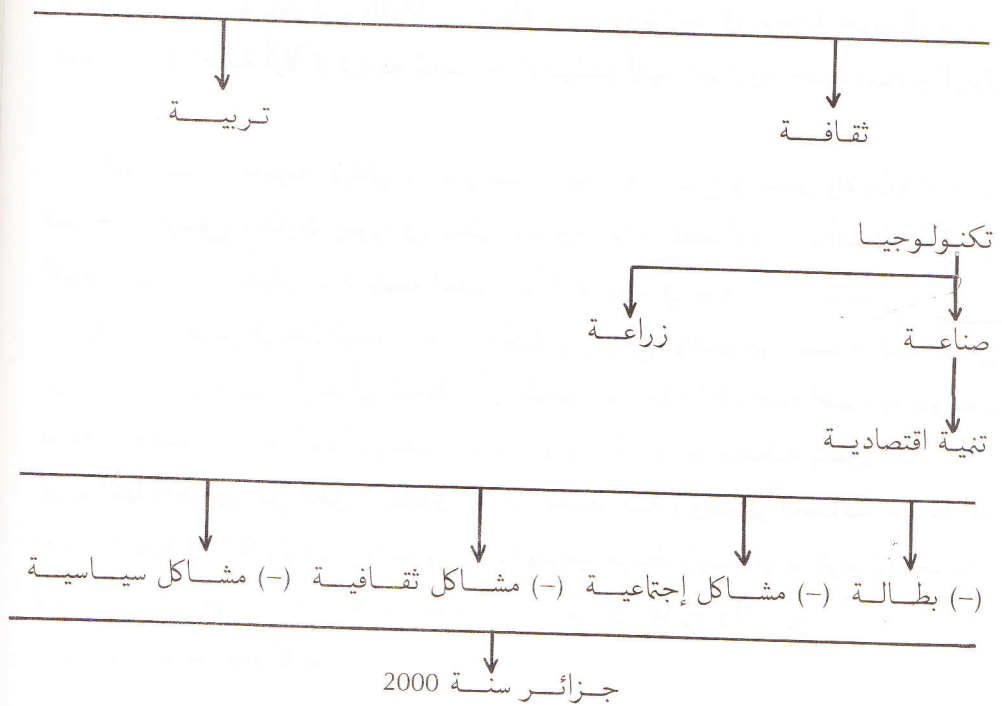
اق
لا
ية
با
ال
ت

تنمية إقتصادية



وما يزيدنا اصراراً على صواب وجهة نظرنا ، أنه حتى في حالة عكسها تبقى نتائجها ثابتة
وبدون تغيير ، وافترضاً أننا عكسنا المسألة ، فما هي نتائجها ؟

التاريخ



إذا سلمنا بهذا الارتباط العضوي للأشياء واعتبرنا أن الأمم تقوى وتضعف بمدى قوة اقتصادها وبأن التنمية الاقتصادية أساسها تربية معينة ، أو ثقافة متفتحة مسيرة للعصر ، وأن للتاريخ دور يؤديه للوصول الى الغاية المنشودة ، فأى منهاج من منهاج التاريخ المتعددة يكون لازماً علينا تطبيقه قصد الوصول الى الحقيقة التاريخية نسبياً ؟ لأن الحقيقة المطلقة بالنسبة للبشر شيء صعب المنال ، فهما عرفنا أشياء لا بد أن تغيب علينا أخرى والا فقدنا الصفة البشرية ...

ونحن مع القول القائل : «الأمم الكبيرة هي التي تنتج مؤرخين كباراً» ، ولكن كيف وبماذا تقوى الأمم ، الى أن تصبح كبيرة ؟ هذا هو السؤال الكبير .

ان المتتبع للتاريخ السياسي والفكري لألمانيا في نهاية الربع الأخير من القرن الثامن عشر ميلادي والقرن الذي يليه يلاحظ على الأقل أن ألمانيا بحكم التفاعلات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها أوروبا آنذاك أفرزت فكراً سياسياً وفلسفياً متميزاً عن باقي البلدان الأوروبية الأخرى .

ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين برز من بين المفكرين الألمان الفيلسوف الشهير فخته⁽¹⁾ الذي لم يفرق إطلاقاً بين التنمية الاقتصادية والعلم ، واعتبرهما مكملين لبعضهما البعض⁽²⁾ .

ولقد اشتهر فخته بين معاصريه كونه مفكراً أصيلاً ، كمرشد للأمة ينير لها سبيلها ، ولم يشتهر فخته بوسيلة أخرى سوى لاتخاذ التاريخ كوسيلة للغاية التي كان ينشدها بحيث اتخذ تاريخ الأمة كوسيلة لتربيتها وتكوينها تكويناً يتماشى ومتطلبات العصر والأحداث الجسام التي كانت تعيشها ألمانيا المنقسمة على نفسها سياسياً وثقافياً ، ولم يجد فخته من وسيلة يعتمدها لتحقيق غرضه سوى علم التاريخ ، الذي اعتبره المربي الأول والمكون للأمة .

ولتعبئة الأمة وضم صفوفها تبنى فخته فلسفة «التغيير» والتغيير عنده لا يقصد به شيئاً آخر سوى تغيير الفرد داخلياً ، أي تغيير عقليته وسلوكه اليومي إزاء القضايا الوطنية الحساسة وكل ما يتعلق بها من قريب أو بعيد ، اعتقاداً منه بأن الإنسان اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً هو المحور الأساسي الذي تدور حوله مجمل القضايا بإيجابياتها وسلبياتها ، وهو الذي في نهاية الأمر ، بإمكانه «التغيير أو اللاتغيير» ، ومن ثمة فالهدف الأول الذي كان فخته يتوخاه من مجهوده الفكري هو قيام تربية قومية لبعث الأمة الألمانية . وقد وضع فخته شرطين أساسيين لنجاح هذه التربية ، وهما : المبادئ والأخلاق ، اعتقاداً منه أن فرداً دون مبادئ كطعام بدون ملح ، وأن فرداً بدون أخلاق كضباب الصبيحة يتلاشى ويتقهقر بمجرد طلوع الشمس ، وقد

اعتبر فخته أن الانسان الذي هو قادر على بناء نفسه حسب القاعدة التي وضعها قادر على بناء الوطن ، والعكس صحيح .

وقد نفذت فلسفة فخته هذه ووجدت طريقها الى قلوب أجيال من الألمان واستطاعت أن تجعل منها أجيالاً مكافحة مناضلة من أجل الحرية ، والمبادئ العليا ، وزودتها بارادة قوية صلبة لا تتراجع الا في حالة واحدة وهي : «عندما تشعر أن المصلحة العليا للوطن مهددة»⁽³⁾ ، كما استطاعت فلسفة فخته هذه أن تنمي الشعور بالكرامة عند الفرد الألماني ، مما جعله يصمد أمام الأحداث ويتحداها قبل أن تضربه ، والشعور بالكرامة منبعه الارادة الفولاذية التي تنبذ الأخلاق الضحلة وروح الاتكالية والسذاجة والتذبذب الفكري والثقافي .

وخلال القرن التاسع عشر الميلادي برز في ألمانيا مؤرخان وهما : فون رانكي (Von RANKE) وتريتشكي (Tritchké)، وقد مثل الأول النزعة الموضوعية كنهاج لكتابة التاريخ ، واعتبر أن ذلك هو المخرج الأساسي لألمانيا من كل مشاكلها ، في حين مثل الثاني النزعة الذاتية ومال إليها بالنظر الى اعتبارات كثيرة يطول شرحها .

أما عن فون رانكي ، فيقول عن علم التاريخ : «ان علم التاريخ مرآة تترآى فيها الأحداث كما وقعت وليس كما نريدها نحن أن تقع»⁽⁴⁾ وفي مواطن أخرى يقول : «ليست فكري الأساسية هي قبول هذا المذهب والمذهب الآخر أو المذهب الوسيط بينهما ، وانما هي معرفة الحقائق والسيطرة عليها وإظهارها»⁽⁵⁾ .

واذا كان رانكي أكثر مؤرخي عصره موضوعية ، فان تریتشكي أشدهم ذاتية ، وفي هذا الصدد يقول : «ان القلب القوي الذي يشعر بأن مسرات وطنه وأحزانه هي مسراته وأحزانه ، هو وحده الذي يستطيع أن يكون صادقا في سرد التاليف» . وكان تریتشكي يكتب التاريخ لا ليسجل الأحداث وانما ليلقن الدروس ، ويقدم العظات ، ويقوي في أمتة الشعور الوطني والنزعة القومية .

ومن الكتاب الجزائريين المحدثين الذين اهتموا بهذا النوع من الكتابات التاريخية التي تهدف الى تربية النشء وتكوينه تكويناً سياسياً وثقافياً يجعله دوماً متمسكاً بأصوله غيوراً على الحضارة التي ينتهي اليها ، نذكر الشيخ توفيق المديني⁽⁶⁾ ، والشيخ مبارك الميلي⁽⁷⁾ ، والشيخ عبد الرحمن الجيلالي⁽⁸⁾ ، ولكن هؤلاء كتبوا التاريخ حسب معطيات معينة وظروف خاصة ، قد يكون الصالح العام يقتضي ذلك ... عموماً ونحن نطرح اشكالية المصادر والمراجع التاريخية ، فاننا أمام ثلاثة حلول ، أن نعلم الموضوعية ، أو الذاتية ، أو نمزج بين النزعتين الأخيرتين . وهذا رأي . ولكن الرأي الأقوى ، بالنظر للتغيرات والتطورات التي طرأت على الساحة

السياسية والاجتماعية والثقافية يمكن في تبني الموضوعية كحل أخير للخروج من الوضعية المأساوية التي نحن نتخبط فيها علمياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً .

هذا عن الجانب الأول من اشكالية المصادر التاريخية عامة ، والذي حصرناه في كيفية التعامل معها وفي المنهج التاريخي الواجب تطبيقه عليها كحل للخروج من الورطة التي يتخبط فيها البحث العلمي آنياً ، أما عن الشق الثاني لا شكائتنا فتتمثل في بعض الحقائق المرة المعرقة لا يصلح المعارف الى العامة والخاصة على السواء . وهو ما يمكننا تتبعه من خلال السطور التي ستأتي :

من الملم به أن تاريخ بلد ما لا يعتبر تاريخاً بالمعنى الذي نفهمه نحن الا اذا كتب بأقلام أبنائه ، لسبب بسيط ، هو أن هؤلاء أدري من أي كان بمشاكل بلدهم وبتطورات التاريخ الخطيرة التي مر بها عبر مختلف العصور فضلاً على معرفتهم الدقيقة لزمان ومكان وقوع الحادثة التاريخية والظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي وقعت فيها تلك الحادثة وما ترتب عنها من نتائج . وإذا أخذنا بهذا المبدأ فالى أي حد ينطبق ذلك على كتابة تاريخ الجزائر المعاصر ؟ ومن ناحية أخرى ، فالسؤال نفسه والاجابة عنه يطرحان سؤالاً ملحاً هو : ما هي مكانة الكتابات الجزائرية المختصة وغير المختصة نسبياً في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر ؟ ومقارنة بما كتبه غيرنا من هذه الفترة ، فما هو مدى مساهمتها فيها ؟ علماً أن نوع الكتابات التاريخية التي تهمنا ، هو ما كتب عن نفس الفترة المذكورة باللغة العربية فقط .

ان الحقيقة المرة التي توصلنا إليها بعد فحصنا وجمعنا لما كتب عن تاريخ الجزائر المعاصر ، هي أي مساهمتنا ضئيلة جداً مقارنة بما كتبه الغربيون مثلاً ، عن نفس الفترة ، والسؤال الكبير هنا هو : ما سبب ذلك ؟ هل المؤرخون والمتقنون الجزائريون غير قادرين على كتابة تاريخهم بأنفسهم ؟ أم هناك أسباب أخرى ؟

ونحن نحاول جمع المراجع العربية لتاريخ الجزائر المعاصر وترتيبها لتقديمها للقارئ بدى لنا في لحظة ما أنه لا مؤرخ للجزائر في الفترة التي تهمنا دراستها سوى ثلة من الأساتذة يعدون على أصابع اليد الواحدة ، وما عدى هؤلاء نلاحظ بعض الأسماء التي تبدو باحتشام كبير . وهو الشيء الذي يقودنا حتماً الى معضلة النشر داخلياً وخارجياً .

فبالنسبة لخارج البلاد ، الكل يعلم ، أن الكاتب اذا سلم مخطوطاً الى أية دار من دور النشر العربية ، فعنى ذلك أنه تنازل عليه لصالح هذه الأخيرة التي تشرع في استغلاله استغلالاً بشعاً ، دون أن يستفيد صاحبه منه أي شيء مادياً . وهنا تطرح مشكلة حفظ حقوق التأليف عربياً ، التي تبقى قائمة في وجه تطور التبادل الثقافي العربي .

وهناك الكثير من المؤرخين الجزائريين والمثقفين والمهتمين بتاريخ الفترة التي نحن بصدد دراستها ، الذين يفضلون الاحتفاظ بخطوطاتهم أو الامتناع عن الكتابة على تسليها مجاناً للناشرين العرب ، وهذا أوجه من أوجه مشاكل النشر التي نعاني منها . أما الوجه الآخر ، وهو الأهم ، فيتمثل في المشاكل العديدة التي تواجه الكتاب الجزائريين داخلياً ، في إيصال انتاجهم الى القارىء .

والمعلوم أن الطباعة والنشر عندنا في الجزائر قد نشطت خلال فترة محدودة ، وبالضبط خلال السبعينات الفارطة ، ثم سادها الكساد والفتور وتأثرت تأثراً شديداً بالأوضاع الاقتصادية الفاسدة التي أدخلت البلاد في دوامة خطيرة لا نعرف الى أي شاطئ من شواطئ الخراب سترمي بناء .

وحق عندما كان النشر والطباعة في صحة جيدة ، فلم تكن هناك معايير ومقاييس موضوعية تحدد نوعية وكمية العناوين المفروض نشرها في لفترة معينة ، وبعبارة أخرى لم تكن لدور النشر العامة سياسة للنشر تستند الى تخطيط يتحكم في توجيه نشاطها بل كل ما كان هناك ، أنها تنشر لمن تحب وهي معتمدة في ذلك الأساليب التقليدية المختلفة ، المحسوبة والوساطة والجهوية والعروشية والقبلية ، بل تذهب الى أكثر من ذلك الى أن تقلص الدائرة بشكل يجعلها محصورة في «الدشيرة» و«الدواورية» .

وهناك مسائل أخطر ، عرقلت النشر بطريقة جعلته من اختصاص البعض دون الآخر ، وليس المجال هنا للتكلم عنها ، ونترك ذلك الى أوانه .

ومن وسائل وطرق عرقلة النشر وإيصال المعارف لطلابنا خاصة وللقرء عامة ، عمدت وزارة التعليم العالي في فترة ما ، الى اصدار منشور يحدد كيفية تعامل ديوان المطبوعات الجامعية مع المؤلفين ، ومما أكد عليه هذا المنشور ، أن ما تطبعه هذه المؤسسة يجب أن يحظى بموافقة المجالس للمعاهد . وإذا كان هذا الاجراء قد يبدو ناجعاً بالنسبة لاختصاصات أخرى غير العلوم الاجتماعية ، فانه فيما يخص بالذات هذه العلوم الأخيرة يجب اعادة النظر فيه وبدون تأخير ، ولا أريد هنا الدخول في تفاصيل قد تزعج البعض ، انما ما يجب ملاحظته مبدئياً هو تحويل الكاتب من هذه القيود البيروقراطية التي لا تخدم البحث العلمي في شيء .

ان نتائج هذه الوضعية وانعكاساتها على المستوى المعرفي لكل من الطالب والأستاذ نلاحظها جلية فيما كتب ونشر عن تاريخ الجزائر المعاصر ، بأقلام وطنية مختصة وغير مختصة . فبالنسبة للنوع الأول من الكتابات ، وحسب قائمتنا الأولية لمراجع تاريخ الجزائر المعاصر ، أحصينا ما يقرب من 36 كتاباً لمؤرخين جزائريين مختصين ، وان كان «الاختصاص» عندنا يبدو غير

واضح المعالم ، فان هذه الميزة الأكاديمية لا يتميز بها الا من هو حامل لدكتوراه الدولة ، ومع ذلك اعتبرنا كل من هم في طريق الاختصاص مختصين ، وبذلك تقدر نسبة مساهمة المؤرخين الجزائريين المختصين بحوالي 28,57% وكتابات غير المختصين الجزائريين بحوالي 29,36% ، أي مجموع : 57,9% .

أما عن المطبوعات المترجمة الى اللغة العربية فنسبة مساهمتها في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر ، حسب تقديراتنا ، قد تصل الى حوالي 12,6% .
أما الكتابات العربية ، حسب قائمتنا الأولية المشار إليها سالفاً ، فان نسبة مساهمتها ، واهتمامها بالفترة التاريخية المذكورة سابقا ، قد تقدر بحوالي 29,3% .

والسؤال الكبير هنا ، هو : ما هو مدى مساهمة المختصين الجزائريين في كتابة تاريخ الفترة المذكورة ؟

عملياً ، وحسب تقديراتنا الأولية ، فلقد أسهم المختصون الجزائريون بنسبة حوالي 15,8% ، في كتابة تاريخ الفترة المذكورة .

وهؤلاء الكتاب هم : الدكتور أبو القاسم سعد الله ، الذي يأتي على رأس القائمة ، والذي أحصينا له 11 كتابا ، تتناول الفترة المذكورة ، وبالتالي تكون نسبة مساهمته ، بالنظر لمجموع المطبوعات العربية التي تتناول هذه الفترة بحوالي 8,7% ، وهي مساهمة معتبرة ، والدكتور / محفوظ قداش ، الذي ترجم له من الفرنسية الى العربية كتابين ، أحدهما من تأليفه الخاص ، أي فردي ، وثانيهما مشترك ، والدكتور ، سعيدوني بكتاب واحد ، والدكتور / عمار هلال بكتابين ، والدكتور / عمار بوحوش بكتاب واحد (معهد العلوم السياسية) ، والدكتور / أبو العيد دودو ذلك بكتاب واحد ، (معهد اللغة والأدب العربي) ، ومثله الدكتور / عبد الله الركبي ، (نفس المعهد) ، ومثله الدكتور / شريط عبد الله (معهد الفلسفة) والدكتور / عمار طالبي (نفس المعهد) .

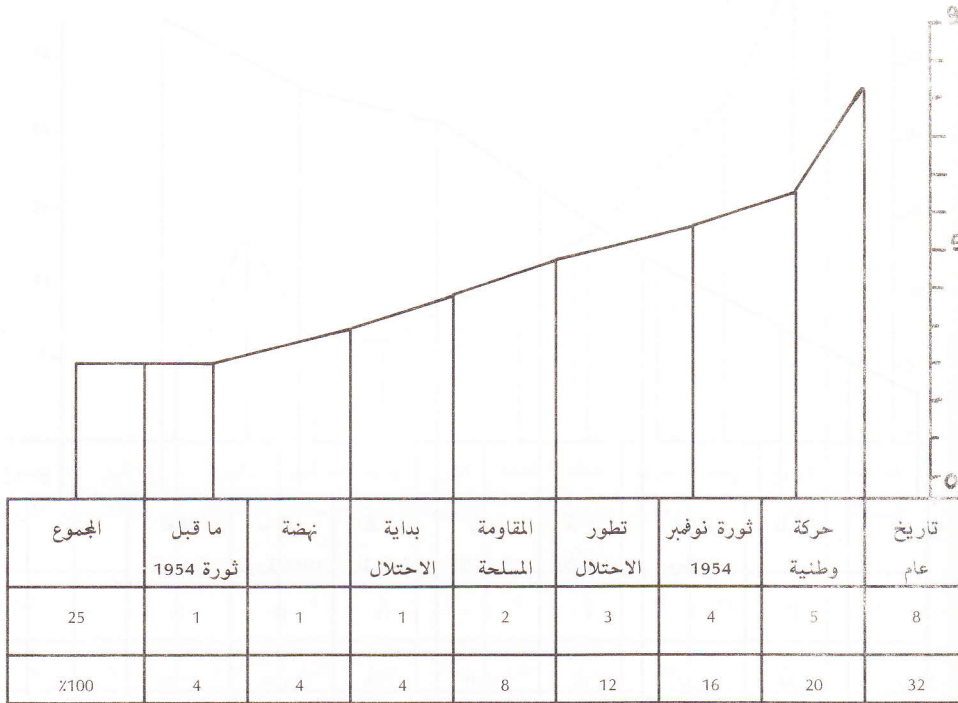
ونحن بصدد وضع ميثاق الجامعة الجزائرية ، ألا يمكن اعتبار مسألة النشر من المسائل التي تحول دون ايصال المعارف وتعميمها ، وادراج هذه القضية في منظور يسمح لها على الأقل ، بايجاد بعض الحلول الجزئية في المستقبل القريب .

هوامش

- (1) عاش فيما بين سنتي 1844 - 1962 .
- (2) أنظر كتابة غاية الإنسان ، ترجمة فوقية حسين ، ص 338 - 340 .
- (3) الموضوع بين خطين والقوسين غير منسوب للكاتب .

- (4) أنظر فوقية حسين محمود : الفيلسوف الألماني في الداعية فشته ، مجلة العربي ، عدد 151 ، يونيو - حزيران 1971 ، ص 61 - 65 .
- (5) المرجع نفسه .
- (6) المرجع نفسه .
- (7) أنظر له : كتاب الجزائر ، م.و.ك ، الجزائر 1984 ، ص 414 ، وهذه هي الجزائر ، القاهرة 1957 .
- (8) أنظر له : تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، الجزائر 1976 .
- (9) أنظر له : تاريخ الجزائر العام ، بيروت ، ط 6 ، 1983 ، 4 أجزاء .

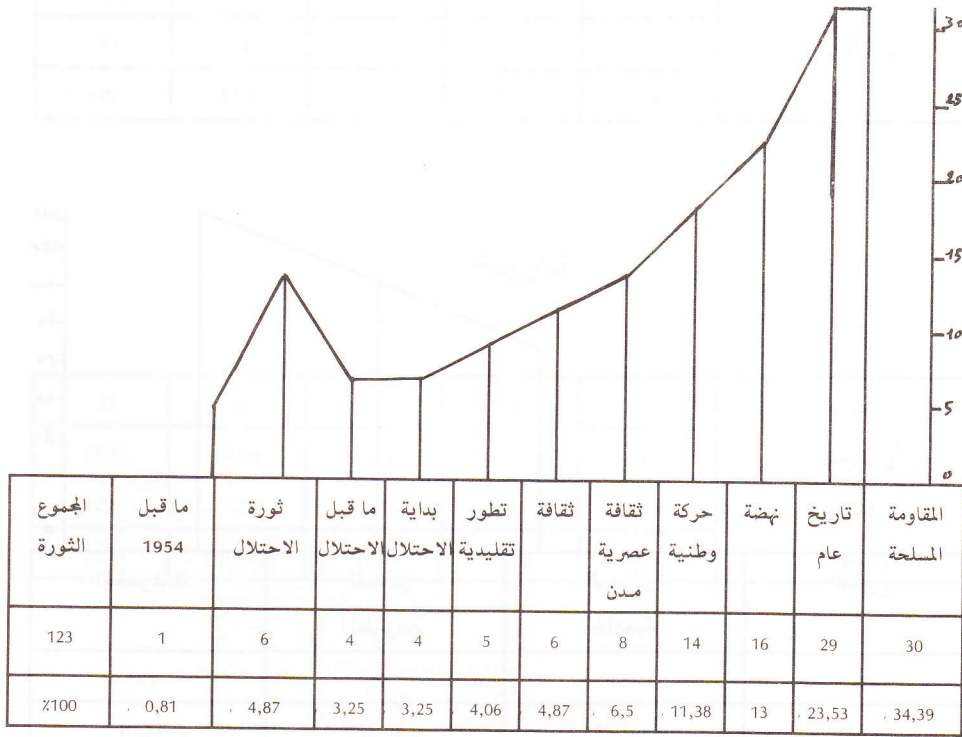
رسم بياني لكيفية تعداد مواضيع الرسائل الجامعية
حسب تصنيفنا الخاص لها



رسم بياني لمواضيع المصادر وكيفية تصنيفها ونسبها
 المئوية حسب مجموعها العام
 (حسب قائمتنا الأولية)



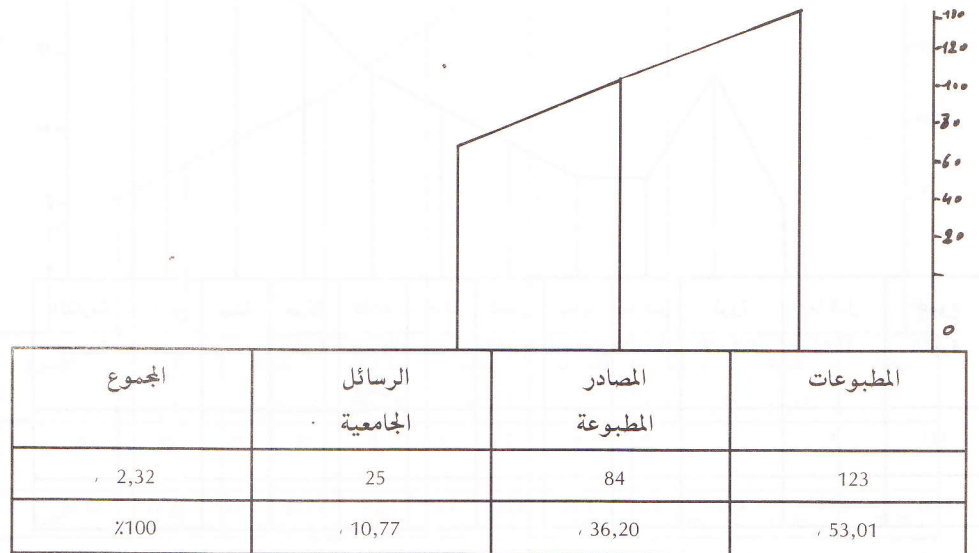
رسم بياني لمواضيع المراجع وكيفية تصنيفها
ونسبها المئوية حسب مجموعها العام
(حسب قائمتنا الأولية)



تاريخ الجزائر المعاصر (1930 - 1962)

حصر ببليوغرافي أولى

الرسائل الصادرة والمطبوعات العربية



تاريخ الجزائر المعاصر (1831 - 1962)
المقاومة المسلحة
مقارنة بين الكتابات الجزائرية وغير الجزائرية

كتاب أو مؤرخون	جزائريون	مغاربة	مشاركة	أوروبيون	مجموع
	10	1	5	4	10
كتب أو مؤلفات	50	5	25	29	%100
	18	1	7	4	30
	60	3,33	23,33	13,33	%100

تاريخ

كتاب أو مؤرخون	12	1	7	2	22
	54,54	4,54	31,81	0,09	%100
كتب أو مؤلفات	14	1	11	3	29
	48,27	3,44	37,97	10,34	%100